مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

دخل موضوع تشكيل الحكومة نفقا غامضا في ظل الأداء غير البنّاء للتيار الوطني الحر وزعيم تيار المستقبل سعد الحريري.

لا تزال عقدة توزير النواب السنة المنتمين إلى اللقاء التشاوري هي الأبرز، بينما أعلن الأفرقاء غضّ النظر عن موضوع تبديل الحقائب التي خرج بها رئيس التيار جبران باسيل ربما لحرف الأنظار عن محاولة جذب السيد جواد عدرا إلى صفّه، ما أفشل توزير الأخير كونه تنصّل من دعمه السياسي لموضوع المقاومة.

وبينما قدم باسيل مقترحات جديدة للحريري، تراجعت وساطة المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم، حتى الآن، في الوقت الذي لا يبدو فيه أن اللبنانيين سيتمكنون من التوصل إلى اتفاق قبل موعد القمة الاقتصادية التي سيستضيفها لبنان في ١٩ من الشهر الحالي، والتي خرجت أوساط ديبلوماسية بتسريبات حول تأجيلها.

ومع تقديم باسيل مقترحات إلى الحريري، باتت الكرة من جديد في ملعب الرئيس المكلف، وبذلك بات حزب الله، الذي اتُّهِم بعرقلة التشكيل، خارج التجاذب. كما أن الخلاف عاد ليتمحور بين رئيس الجمهورية والتيار من ناحية، والحريري، من ناحية أخرى.

ويبدو أننا أمام حائط مسدود في هذه الأثناء، وهذا الأمر قد أدّى إلى عودة اللقاء التشاوري إلى إعلاء سقف المطالب والتشدد مع التمسك بتوزير أعضائه الستة أو أحد الأسماء الثلاثة التي اقترحها، من دون التنازل عن حصرية تمثيل المرشح للتوزير في اللقاء دون غيره.

وبينما يحاول الحريري وباسيل تشكيل ثنائية تطبع السنوات المقبل بطابعها، كما كان حال التسوية بين عون والحريري، ثمة خلاف بين الرجلين عبر ما يعتبر باسيل أنه تقصير من قبل الحريري في التصدي لعملية التشكيل عبر عدم الرد على مجموعة الأفكار التي تقدّم بها باسيل الذي لا يزال ينتظر إجابات عليها، وهو واجب على الحريري كما يعتبر عون وباسيل، دستوريا لأنه الرئيس المكلف، وكذلك كونه المعني كرئيس كتلة سياسية تضم أكبر عدد من النواب السنة.

ويبدو أن تريث زعيم المستقبل سيثير المزيد من الانتقادت لدى التيار الذي يتداول قياديون فيه أن الحريري ينتظر معطى ما، قد يكون خارجي، للتحرك، بينما الأمر لا يحتمل أن يطول لدى العهد الذي يستنزف يوما بعد الآخر.

في هذه الأثناء، خرج رئيس مجلس النواب نبيه بري بطرح انعقاد حكومة تصريف الاعمال لتسيير شأن الموازنة ومن ثم إحالتها إلى المجلس النيابي، لكنه تراجع مع الوقت لعدم رغبة العهد والحريري بذلك، برغم أن الحريري لا يبدو ممانعاً لعقد اجتماعات كهذه وإن كان لم يعلن موقفا واضحاً من هذا الأمر. لكن بغضّ النظر عن تحقيق هذا الأمر من عدمه، تمثل دعوة بري مؤشراً على أن لا حكومة قريبة في المدى المنظور، والكرة لا تزال في ملعب الحريري، المتضرر من الجمود، لكن المتضرر الأكبر هو العهد الذي فوت أكثر من فرصة لتشكيل الحكومة في الأسابيع الماضية، في سبيل انطلاقة اصلاحية له، ليست قريبة.

حزب الله والتيار الوطني الحر

لعل أبرز ما سجلته الأسابيع الماضي الماضية كان السؤال حول مستقبل العلاقة بين حزب الله والتيار الوطني الحر بعد تحميل كل منهما للآخر، ولو في الأروقة المغلقة، ولكن الأهم، على صعيد مواقع التواصل الاجتماعي بين المناصرين وأحيانا الحزبيين، تبِعة فشل تشكيل الحكومة.

ويجب القول أن الإشكال الأخير بين الطرفين جاء بعد إشكالات عديدة، ولا نستطيع المرور عليه مرور الكرام، لما كان لها آثارا على طبيعة العلاقة بين الجمهورين، بعد أن تمخّضت مفاوضات الحكومة عن ارتفاع اللغة الطائفية لم تكن معهودة سابقا.

قبل ذلك، يجدر بنا التذكير بأن الحرب اللبنانية لم تشهد انقساما عميقا بين حزب الله والعماد ميشال عون الذي ظلّ يحتفظ بقبولٍ ما في أوساط وجمهور الحزب مقارنة مع غيره من الزعامات المسيحية التي انخرطت في الحرب. وقد جاء تفاهم مار مخايل العام ٢٠٠٦ ليعكس جزءا من هذا الواقع، وكان، في موازاة ذلك، ردّا على التفاهم بين فريق مسيحي من ١٤ آذار مع القوى السنية الرئيسية بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري، إضافة إلى الخصومة التي أبداها أكثر من طرف لعون عند عودته من الخارج في أيار من العام ٢٠٠٥، وعلى رأسهم الزعيم الدرزي وليد جنبلاط.

وقد مرّ هذا التفاهم ببعض الاختلافات منذ نحو ١٣ عاما، استطاع تجاوزها، ذلك أن ما تفاهم عليه الطرفان كان أكثر وأهم بكثير من تلك الاختلافات، وخاصة تثمين حزب الله للمواقف الوطنية لعون في موضوع المقاومة ومواجهة الجماعات المسلحة المعادية، وكان أهم ما تحقق تمكّن الحزب من إيصال عون إلى رئاسة الجمهورية، مهما قيل عن أدوار أخرى ساهمت في هذا الوصول كدور زعيم تيار المستقبل سعد الحريري ودور زعيم القوات اللبنانية سمير جعجع.

وقد مرّ هذا التفاهم بمراحل توهج خاصة في أعوامه الأولى وبعد الحلف الوثيق الذي أثبت نفسه بعد عدوان تموز العام ٢٠٠٦. ففي ذكرى مرور العام الأول على توقيع الوثيقة الثنائية، كانت المرة الأولى والأخيرة التي يصدر فيها عون والامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله بيانا مشتركا، أتى بمثابة تتويج للقطوع المصيري الذي مر به التفاهم خلال العدوان، وكان تأكيد على صلابة الخيار.

وفي ذكرى العامين، كانت طلّة إعلامية مشتركة غير مسبوقة على شاشة المحطة البرتقالية الـ"أو.تي.في"، وكان السيد نصرالله يكيل المديح على الدوام لعون ولمواقفه، وبدت ورقة التفاهم عصيّة على أكثر من مطب.

في الإنجاز الأول للوثيقة ما تجاوز توقعات عون والسيد نصرالله في المدى الذي يمكن أن يذهب إليه جمهورهما في تشرّب هذا التلاقي، وخاصة الجمهور العوني والالتزام الإستراتيجي مع الحزب، وقد كانت بعض المفاهيم غريبة على هذا الجمهور القادم بمعظمه من خلفية غريبة عن المقاومة، حتى بات الجمهور العوني خبيرا في مصطلحات الدفاع عن المقاومة، ومثلت خطابات رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل (برغم بعض الزلات–الرسائل) أمثلة واضحة عن تشرب التيار الأهم والأكبر على الساحة المسيحية، لقضية المقاومة لتمثل تكاملا وجوديا على هذا الصعيد.

اليوم، يمرّ التفاهم بامتحان، وإن لم يكن امتحانا وجوديا، ولكن سلبيّة هذا الامتحان تؤكد أن الجمهورين يحتفظان بإفرازات الانقسام الطائفي، وخاصة الجمهور العوني الذي سرعان ما أخذ يمنّن الحزب بما قام به "الجنرال" لصالحه مرددا شعارات عن ظلم يتعرض له المسيحيون.

ويجدر بنا القول أن التفاهم بين الحزب والتيار لا يزال صلبا وسيستمر لأجل غير محدود، لكن يمكن الحديث عن مرحلتين فيه قبل الوصول إلى المطب الحالي:

المرحلة الأولى التي امتدت بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٦، أي حتى وصول العماد عون إلى رئاسة الجمهورية. وقد أتت بعد خروج عون من تحالف ١٤ آذار وإجرائه تبديلا جذريا في خياراته، والتي يقول التيار أن عون قد سلف عبرها حزب الله تغطية مسيحية كبيرة، في اللحظة التي كان فيها الحزب يخوض معركة سياسية في وجه قوى بارزة على الساحة بعد الانسحاب السوري من لبنان. ومن خلالها، استطاع عون أن يقلب المعادلة تدريجا: من تقدم ١٤ آذار على ٨ آذار في ٢٠٠٥ إلى التوازن بينهما في الدوحة إلى إنتصار ٨ آذار في ٢٠١١ وابعاد الحريري الذي جاء بعد استدارة جنبلاط عن قوى ١٤ آذار، إلى الإمساك التام باللعبة في ٢٠١٦.

في المقابل، كافئ الحزب حليفه المسيحي بدعمه في الحكومات التي سبقت وصول عون إلى الرئاسة، وإطلاق يده في الوزارات التي تولاها، لا بل انه ساهم في توزير القيادي في التيار جبران باسيل في الحكومة وخاض معركة لذلك. ومن ثم، برغم كون الحزب يعتبر حليفا لزعيم تيار المردة سليمان فرنجية الذي يعد على يمين قوى ٨ آذار، فإنه عمل فعلا لوصول عون إلى الرئاسة، قبل ان يحظى الاخير بدعم سني ومسيحي أكبر.

المرحلة الثانية التي امتدت منذ وصول عون إلى الرئاسة حتى اليوم، وتخلّلتها الانتخابات النيابية ، وفيها تكشفت بعض التباينات كما في مجلس الوزراء والانتخابات حيث برزت اختلافات في التحالفات. واليوم، يعتبر البعض أن عون يجب أن يمارس سلطاته فعليا كرئيس قوي على حسن ظن المسيحيين، وهو يريد تثبيت مقدار مستقل من النفوذ في السلطة التنفيذية، من خلال الثلث

الضامن، بينما يعارض الجميع هذا الامر غير المقبول أصلا في خريطة توزع القوى السياسية على أبواب مرحلة هامة من التاريخ في لبنان والمنطقة.

وتعتبر وجهة النظر هذه أن عون يريد أن يستمر في الحكم من خلال تظهير دور الوزير جبران باسيل، في المرحلة التالية، وخصوصا بعد انتهاء ولايته الرئاسية في ٢٠٢٢، وهو يحرص على حكومة ومجلس نيابي يكون له فيهما الرصيد الكافي لذلك.

طبعا، فإن المستوى الاستراتيجي هو الداعم الأساس لهذا التحالف، ولكن عون يريد أن يرسم لنفسه دورا مميزا كرئيس للجمهورية وللتيار في مرحلة من المواجهة الصعبة بين إيران والولايات المتحدة، في مقابل أوسع دفاع ممكن عن حزب الله في المحافل الخارجية، من خلال الرئاسة والحكومة ووزارة الخارجية، وهو بات على علاقة تتنامى باستمرار مع دمشق، من دون إحراق صورته عربيا ودوليا، بينما بات اليوم اكثر راحة في هذا الخيار مع العودة العربية الرسمية الى العاصمة السورية.

وبالنسبة إلى الثلث الضامن، يبدو من غير المنطقي استئثار جهة سياسية واحدة به، من دون إجراء تحالفات مع أي من القوى الأخرى، علماً أن حصة رئيس الجمهورية نفسها لم ينصّ عليها في الدستور وكان عون نفسه معارضا لها حين آلت الى الرئيس السابق ميشال سليمان.

ولكن المدافعين عن مسألة الثلث (التي لا يعلنها التيار جهارا حتى الآن ولا تعلن القوى الاخرى معارضتها لها) يبرزون وجهة نظر أخرى. ففي التوزيع المنطقي للقوة، فإن الطائفتين الشيعية والسنية يستطيعان إسقاط الحكومة أو تعطيلها بسحب وزراء الطائفة جميعا، ولو لم يكن وزراء الطائفة السنية كلهم من المستقبل. ولكن، يمنع رئيس الجمهورية من أن يكون له الثلث، علما ان

صلاحياته التي انتزعت منه في إتفاق الطائف أضعفته وحرمته من ممارسة الحكم كما يجب، وهو بات غير قادر على اجراء الاصلاحات التي اعلن عنها قبل وصوله الى الرئاسة.

ومن دون الدخول مجددا في وجهتي النظر حول الهوية السياسية للوزير السني وفي أي تكتل عليه الانضواء، يقول التيار ان اتفاقا سياسيا تم بين أكثر من طرف على اسم جواد عدرا حصرا، كشخصية يسميها النواب السنة الستة في اللقاء التشاوري، أي تحظى برضاهم، ولكنها تكون بنحو واضح من حصة رئيس الجمهورية في التموضع السياسي. وقد عمل المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم على إخراج الحل إلى العلن.

لكن المفاجأة كانت في الطلب إلى عدرا، بعد اجتماع دعي إليه مع اللقاء التشاوري، ان يعلن تمثيله اللقاء حصرا، وهذا تراجع عن الاتفاق. ولذلك، كان طبيعيا ان يرفض عدرا كما التيار هذا الانقلاب.

وفي هذا الموضوع الهام، يرى التيار ان له الحق في تأمين الشراكة في التمثيل والتوازن في تشكيل الحكومة، وطالما ان جميع الاطراف أمّنت لنفسها هذا الحق، فعليه ان لا يمنع على التيار. وهنا ندخل في تفسير مغاير لطبيعة توزيع القوى في النظام السياسي الحالي ما يشير الى عقمه، اذ تقول وجهة النظر هذه ان رئيسي المجلس والحكومة يستعملان صلاحياتهما الدستورية كاملة، فالرئيس سعد الحريري هو الذي يشكل الحكومة وقد أمن مع حليفه حزب القوات اللبنانية الثلث الضامن، فيما الرئيس نبيه بري هو ايضا مع المكون الشيعي حاصل على الثلث الضامن السياسي والقانوني، وقد بات وزير المال يمتلك فعليا التوقيع الرابع، أي يمتلك حق الفيتو الذي يستعمله دائما.

وفي جعبة التيار لغة جديدة لم تكن مألوفة في السابق وهي تعد دخيلة على واقع ما بعد التوصل إلى الدستور الجديد: الثلث الضامن هو حق في صلب الشراكة بين المكونات اللبنانية، خاصة في ما يتعلق بالقرارات الكبرى والتعيينات الخاصة في الفئة الاولى، وانعقاد الحكومة واستقالتها، وإذا كان الثنائي الشيعي يمتلكه، وإذا كان الحريري يمتلكه أيضا بصفته رئيسا لمجلس الوزراء، فمن حق المكون المسيحي صاحب الكتلة النيابية الأكبر أن يمتلك هذا الضمان، وأن يكون شريكا حقيقيا في السلطة التنفيذية.

يرفع عون وباسيل شعارا براقا تحت عنوان معركة تحقيق التوازن واستعادة حق المسيحيين في المشاركة الفعلية في السلطة، وهما يعتبران أنه إذا لم يكن تشكيل الحكومة بتوازن مدخلا إلى تحقيق هذا الهدف فإن عون قادر على الانتظار حتى تحقيقه، ويستعيد التيار الظروف التي مر فيها عون وصمد (حسب قولهم) طيلة سنوات للوصول إلى أهدافه، ما يعني أن ثمة إرادة لدى قياديي التيار في التشدد في الموقف.

على هذا الصعيد، لا يبدو أن ثمة خلاف كما يحاول كثيرون الإيحاء به بين عون وباسيل، هو تبادل للأدوار في سبيل هدف واحد، عون يصر على أن يكون الوزير السني من حصته، وهو أطلق ما يكفي من مواقف للتعبير عن الاستياء من ظهور عقدة نواب اللقاء التشاوري، خاصة لدى حديثه عن أعراف جديدة، وهو لبّ الموضوع اليوم.

في مقابل ذلك، يبرز سؤال منطقي: هل ثمة نية لدى عون في إجراء تغييرات على اتفاق الطائف؟

يسلم كثيرون في حاجة هذا الاتفاق للمراجعة على صعيد التطبيق، فهو أتى بحل لوقف الحرب اللبنانية ومن الطبيعي أن تتغير الدساتير دائما في الأنظمة الديموقراطية، لكن الطائف لم يطبق أصلا حتى تتم المراجعة فيه، وبالنسبة إلى الأعراف الجديدة، فإن معظم اللاعبين قد انخرطوا

فيها وهي ليست حكرا على اللقاء التشاوري وداعميه، علما أن لا معنى لتسمية اللقاء أي اسم للوزارة إذا لم يشارك في اجتماعات اللقاء ويخضع لسياسته.

لكن الأمر مختلف لدى التيار الذي يعتبر أنه دخل السلطة بقوة وعليه استعادة مجدها، ويشير البعض إلى أن حزب الله، الحليف المتين، بات موقفه يشكل عائقا أمام ذلك. ويستعيد هؤلاء أجندة طويلة من الاختلافات مع الحزب حول مواضيع كالتمديد المتكرر لمجلس النواب، والتمديد المتكرر للقائد السابق للجيش العماد جان قهوجي، وأزمة مياومي الكهرباء، وخاصة والأهم، العلاقة المضطربة مع رئيس مجلس النواب نبيه بري وزعيم تيار المردة سليمان فرنجية وملفات عدة كانت مطروحة على طاولة مجلس الوزراء منها ملف النفط... وصولا إلى الانتخابات النيابية الماضية، التي افترق فيها الطرفان في أكثر من مكان..

واتّبع التيار سياسة رسمية بإبراز الفضل العوني على المقاومة وعلى المردة والقوات اللبنانية وأعضاء اللقاء التشاوري الذين ما كانوا نوابا لولا القانون النسبي الذي يعتبر التيار أن لعون الفضل فيه، وحتى الإفضال على الرئيس الحريري الذي أنقذه عون في التسوية الرئاسية وفي الانتفاضة ضد الاستقالة، كما يقول هؤلاء.

يطرح التيار تساؤلات لم تكن تطرح في السابق في هذا العمق حول جدية وقوف حزب الله مع عون الذي قال في العلن أن ثمة من يريد خلق أعراف جديدة، وهو ما يشير إلى أمر بالغ الأهمية حول شعور قوي لدى التيار بانتقاص اتفاق الطائف من صلاحيات الرئيس الذي بات عاجزا عن مواجهة الخصومة السياسية بعد أن كان مالك أمره قبل اندلاع الحرب اللبنانية.

وتبدو الإجابة على تمنين التيار للحزب بالوقوف الى جانبه في حرب تموز، بسيطة جدا عبر سؤال مضاد: وهل كان على التيار الوقوف ضد المقاومة خلال العدوان؟ ويستتبع هذا السؤال

أسئلة أخرى حول المسألة الاخلاقية التي كانت توجب احتضان النازحين من الجنوب والضاحية، وحول ما اذا كان تأييد التيار للحزب هو الذي أدى الى الانتصار في وجه اسرائيل كما في وجه التكفير، أو في معركة حماية المقاومة في أيار ٢٠٠٨؟

وإزاء كل ذلك، كان الجديد في أن عون وجد نفسه للمرة الأولى منذ إنتخابه رئيسا للجمهورية، في مواجهة الشارع، سواء في وجه المجتمع المدني أو الاتحاد العمالي العام أو الاحزاب السياسية، خاصة أن لا شيء يوحي ان تحركات الأرض ستكون ظرفية ومحدودة في مواقيتها، وهو ما وجد فيه التيار رسالة مباشرة ضد العهد، علما ان الرئيس عون نفسه استخدم الشارع مرارا قبل وصوله الى سدة الرئاسة، أي الى السلطة حيث تنتفي الحاجة الى الشارع ولا مبرر للتظاهر ضد نفسه.

لكن الغريب اليوم أن العهد بات يرى في كل من يلوح بالشارع رفضا لتراكم الأزمات وهريان النظام والعجز السياسي وسوء الأوضاع الاقتصادية وفجور الفساد، كمن يقف في مواجهة العهد والتيار ورئيسه.

بالنسبة إلى التيار، الذي لم يصدر مواقف رسمية تهاجم الاحتجاجات، فهو يعتبر أن ثمة من يقف وراءها، في تلميح إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري، لا بل إن البعض ذهب إلى التلميح إلى الحزب من دون تقديم أي دليل على ذلك، بينما يضع الحزب في موقع الاتهام عند كل خلاف مع بري وحركة أمل لاعتباره أن بري لا يتحرك من دون ضوء أخضر من الحزب، وهو ما يشير إلى فهم منقوص لطبيعة العلاقة بين الحزب والحركة.

يخشى العونيون الشارع، وهم ولدوا فيه، وترعرعوا على مناهضة السلطات المتعاقبة من خلاله، واليوم، يرون انهم من المتضررين من عدم ولادة الحكومة حتى الآن، ويدلون بمواقف مؤيدة للمطالب المرفوعة لكي لا يظهروا بأنهم ضد المطالب الشعبية.

يتوجس التيار مرارا من توقيت التحركات المطالبة بتشكيل الحكومة الآن، علما أن العهد بات يستنزف زمنيا عبر الدخول في السنة الثالثة منه، ولا انطلاقة للمشاريع الاصلاحية، كما يعتبر التيار، من دون تشكيل الحكومة الأولى للعهد، حكومة ما بعد الانتخابات النيابية، كما يعتبر عون.

في خلاف اليوم، من المرجح ان يتمكن الطرفان من تجاوزه، اذ ان من مصلحة الطرفين وأد الخلاف بينهما، من دون أن يعني ذلك أن حزب الله سيتخلى عن موقفه في الشق الذي يعنيه من الحكومة، على ان يتم تأمين الاخراج الملائم، أقله من ناحية الشكل.

ولعل العمل على تطويق الانقسامات التي ظهرت بين جمهوري الحزب والتيار والتي تمظهرت على شاكلة دعوات، حتى من قبل بعض الكوادر، إلى دفن التفاهم القديم واستيلاد آخر جديد، هو ضروري على ان يكون أكثر وضوحا وقدرة على مواكبة التحديات التي استجدت بعد ١٣ عاما.

على ان اتفاق الطرفين على طي صفحة السجالات بين مناصري الفريقين، ومن ثم زيارة وفد حزب الله لبكركي، وتكرار الحزب على الدوام عدم رفضه بأن يحصل التيار ورئيس الجمهورية على الثلث الضامن في الحكومة، ومقابلة ذلك بإيجابية من قبل التيار وبكركي، كل ذلك أراح

الاجواء ولكن يؤمل ان لا يكون هذا الامر مؤقتا، اذ قد تكشف الايام المقبلة عن المزيد من السجالات تبعا للتطورات السياسية.

لذا، يجب استعداد التفاهم لاستحقاقات مقبلة، فالتحديات والاستحقاقات، الداخلية والإقليمية، ستزيد منسوب الضغط بين طرفين يعتبر كل منهما ان حضوره ونفوذه في البلاد جوهري، خاصة التيار وعون الذي يصارع الزمن في سبيل تحقيق إنجازات لعهده، خاصة وان النصف الأول من العهد يتآكل بوتيرة سريعة، والأوضاع العامة تسوء في شكل إنحداري متصاعد نتيجة التعطل في السلطة التنفيذية، اضافة الى تحضير رئيس الجمهورية المناخ لخلافته في الزعامة، في الوقت الذي يراهن فيه كثيرون من أخصامه على عامل عدم اكماله ولايته.. ومن ثم انقسام التيار.

توجس التيار.. وأداء باسيل

على هذا الصعيد، وإثباتا لتوجس الكثيرين في التيار، ثمة حديث داخلي من الآن حول موقف الحزب من الإنتخابات الرئاسية المقبلة، وهناك تداول حول الصعاب التي ستواجه العلاقة في حال قرر حزب الله تبني ودعم ترشيح أية شخصية من خارج خيارات التيار، أكان زعيم تيار المردة سليمان فرنجية أو سواه (لا يبدو زعيم القوات سمير جعجع حتى الآن مرشحا جديا مقبولا من الحزب للرئاسة)، علما ان التيار يشدد على ان الشخصية المسيحية المارونية التي يحق لها الترشح للرئاسة هي تلك التي تحظى بدعم الحزب المسيحي الأكبر والقاعدة الشعبية المسيحية الأكبر، وذلك كان السلاح الذي امتشقه العماد عون خلال ترؤسه للتيار.

ويهمس البعض بأن ما يحصل اليوم من شد حبال سري بين التيار والحزب، كما يعتقد كثيرون في التيار، ما هو إلا نموذجا صغيرا لا يقارن بما يمكن ان يحصل بعد أربع سنوات في حال إختلف الطرفان على إسم الرئيس المقبل للجمهورية.

أما اليوم، فإن التيار يحاول تأسيس نفسه مرجعية شاملة للمسيحيين لا غنى عنها، ويريد رئيس الجمهورية من الحزب محاورته مباشرة في المشكلة لحل "الخطأ في التكتيك" الذي يقول انصاره ان الحزب ارتكبه وترسيخ أعرافا جديدة، في محاولة لتكريس نوع جديد للعلاقة.

وبالنسبة الى باسيل، فهو قدم أداء ممتازا في موضوع المقاومة وفي فضح الأكاذيب الإسرائيلية أمام المحافل الخارجية، وهو يحظى باحترام الحزب، وباسيل، الذي بات مخضرما في السياسة مثلما تتلمذ على يد زعيم التيار ميشال عون، يعلم من دون شك ان حزب الله هو ممر إلزامي وحتمي للوصول إلى رئاسة الجمهورية، وإذا كان يتطلع لتحقيق هذا الهدف المشروع يوما ما، فإنه لن يضع حزب الله في موقع الخصام، لكنه يحاول تعزيز شرعيته المسيحية من وقت الى آخر. ويجب علينا التذكير هنا ان التيار قد خسر بعض شعبيته المسيحية في السابق نتيجة اعتباره من قبل كثيرين بيدقا بيد الحزب وتابعا له، وهو أمر عكسته الانتخابات النيابية العام ٢٠٠٩، لكنه تمكن من المواجهة التي كانت صعبة اذ وقف في وجه البطريركية المارونية بشخص البطريرك نصر الله صفير.. واستعاد الكثير من شعبيته.

اليوم، على صعيد تشكيل الحكومة الذي يشكل امتحانا للقدرات المستقبلية لباسيل وللتيار، يرى عون والتيار انهما قدما الكثير للآخرين، ومنهم ثنائي حزب الله وأمل اللذين حصلا مع حلفائهما على وزارات "دسمة" (حتى ان بعض المزايدين والمتطرفين في التيار يشيع ان الحزب حاول فرض بعض الاسماء على الرئيس والتيار من حصته الوزارية كوزير العدل سليم جريصاتي

مثلا..). وأمام كل ذلك، يعتبر التيار انه لا يستطيع التراجع بهذا الشكل كون خصمه الاهم على الساحة المسيحية، أي زعيم القوات اللبنانية سمير جعجع (الصامت والمترقب) سيستثمر ذلك سريعا في الساحة المسيحية.

في المقابل، ثمة تساؤلات وانتقادات داخل صفوف قوى ٨ آذار لأداء باسيل، وهي انتقادات لا توجه مباشرة لعون، لكنها تصل الى مسمعه وتتهمه بإثارة النعرة المسيحية والمارونية وإذكاء التناقضات في سبيل تعبيد الطريق أمام وصوله رئيسا، والتحول رقما صعبا في حال فراغ سدة الرئاسة، لا بل ان البعض ذهب الى توجيه الانتقاد الى عون نفسه على هذا الصعيد.

وثمة تساؤلات حول سبب تحميل التيار الحزب أكثر من طاقته وتوقعه منه أكثر مما يستطيع أن يعطيه في ملف الأزمة الحكومية. في كل الاحوال، فإن الحزب لن يفرط بالتحالف الاستراتيجي مع التيار، مثلما انه ليس مستعدا أيضا للتضحية بحقوق اللقاء التشاوري من أجل إرضاء التيار.

ولكن كيف ستحل الأزمة؟

لن يفرط الحزب والتيار بشراكتهما الوطنية، ومن المرجح أن الازمة الحالية سيتم تجاوزها عاجلا أم آجلا، شأنها شأن الاختبارات الصعبة الأخرى التي واجهها تفاهم مار مخايل في السابق، وتمكن من تجاوزها بنجاح، وان كانت العقدة الحالية هي الابرز وجاءت بعد تراكمات مضت.

وتتمثل الخطوة الاولى في عدم اعتبار التيار أي موقف متمايز عنه بوصفه استهدافا لرئيس الجمهورية أو للعهد الذي عليه ان لا يتحسس من أي موقف أو تحرك كونه ليس مسؤولا عن مشاكل اقتصادية واجتماعية متراكمة طيلة عقود، لا بل ان بعضها وليد نشوء الكيان اللبناني، اذ ان التيار، بتحسسه هذا، يبدو كمن يعترف بفشله الاقتصادي والاجتماعي.

واذا كان رئيس الجمهورية هو "بي الكل" كما يكرر انصاره، فإن اختيار اللقاء التشاوري الوزير السني المختلف عليه، سيمثل حلا في الوقت الذي سيستمر العهد الرئاسي بالاستنزاف بعد نحو ٢٧ شهرا من وصول عون الى الرئاسة.

إذ ان مطالبة الحزب بمقعد وزاري لحلفائه السنة ليست ترفا سياسيا بل هو خيار وطني يريده الحزب في سياق ترجمة نتائج الانتخابات النيابية التي تمسك بإجرائها على قاعدة النسبية (غير الكاملة)، وقد كان هدفه الاساسي من وراء الدفع في اتجاه اعتماد القانون النسبي هو إفساح المجال أمام حلفائه، خاصة في الساحة السنّية، للدخول إلى المجلس النيابي ومن ثم صرف النتيجة وزاريا، وإلا فإن عكس ذلك سيضرب مغزى حصول الانتخابات على هذا القانون.

كما أن ما يهم اليوم أيضا هو حفظ كرامة اللقاء، والأنسب هو التشدد في تسمية اللقاء من يريده وزيرا بعد أن ظهر مهمّشا أمام الرأي العام حين اختيار عدرا، ليعود من جديد قويا في موقفه على الساحة.

من ناحيته، لا يبدو حزب الله محرجا في موقفه القوي في المنطقة بعد أكثر من شهرين من صدور العقوبات على إيران، وهو تعاطى ببراغماتية كبيرة تجاه تشكيل الحكومة، لا بل تجاه تمسكه بترؤس الحريري لها، وهو الدليل على أن الحزب لا يبحث عن تأزيم داخلي، أو تحقيق غلبة ما في الوقت الذي تسير فيه الأمور في المنطقة لصالحه، وهذا كان دأبه مرارا وليس اتفاق الدوحة العام ٢٠٠٨ الذي جاء بعد انتصار عسكري للحزب على الارض، سوى مثالا بسيطا على ذلك. أما اذا كان تلك السياسة مصيبة أم لا كون أي فريق سياسي له الحق في استثمار انتصاراته العسكرية في السياسة الى أبعد حدود ممكنة، فهذا موضوع آخر له رؤيته.